

عرض المستجدات في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في العالم

د. رنا مطر
دكتورة في القانون الجنائي
خبير استشاري في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

”منتدى مكافحة تبييض الأموال:
بين المتطلبات القانونية وإجراءات التدقيق“
بيروت – الجمهورية اللبنانية
4-5 أيار/مايو 2015

عرض عام

❖ لمحة عامة عن الجهود الدولية وصولاً للمعايير المعدلة

❖ أبرز المستجدات في المعايير المعدلة لمجموعة العمل المالي

الجهود الدولية

مجموعة ايجمونت

مجموعة العمل المالي

الأمم المتحدة

مجلس
الامن

الجمعية
العمومية

1267

فيينا

1373

نيويورك

انتشار
التسلح

باليرمو

أربعون توصية
(مفهوم ضيق)

أربعون
توصية

ثمانية توصيات
خاصة

تعديل التوصيات ثم
الخاصة التاسعة

المعايير الدولية المعدلة

هيكل معايير مجموعة العمل المالي



أبرز المستجدات في المعايير المعدلة لمجموعة العمل المالي

- ◀ عملية مراجعة المعايير
- ◀ التعديلات الجوهرية
- ◀ التعديلات الأخرى

عملية مراجعة المعايير

◀ الأسباب الأساسية وراء مراجعة المعايير

- قبل البدء بالجولة الرابعة لتقييم دول مجموعة العمل المالي
- انتقاد المعايير القديمة (توصيات 2003)
 - عدم المرونة الكافية
 - عدم الوضوح الكافي لبعض التوصيات
 - تداخل التوصيات/ تكرار
 - صعوبة في التطبيق

◀ عملية المراجعة

- بدأت في 2009 واعتمدت رسمياً في فبراير/شباط 2012
- عملية المراجعة كانت شاملة وشفافة
- الهدف:
 - التركيز على بعض المسائل وبعض التوصيات المعينة
 - معالجة التهديدات الجديدة
 - معالجة مشاكل التطبيق
- طبيعة التغييرات وحجمها
 - ذات طبيعة توضيحية
 - المبادئ الأساسية في أغلبها لم تتغير
 - بعض التعديلات الجوهرية

◀ المبادئ الأساسية في توصيات مجموعة العمل المالي

- تجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للقانون الدولي
- تجميد الأصول الإرهابية ومصادرة عائدات الجريمة
- إنشاء وحدة معلومات مالية لجمع وتحليل وتقييم و نشر تقارير المعاملات المشبوهة من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة
- التزام المؤسسات المالية والأعمال والمهن الأخرى بالتدابير الوقائية والاشراف على هذه الالتزامات
- وجود سلطات انفاذ القانون ذات صلاحية للتحقيق بهذه الجرائم
- وجود آليات فيما يتعلق بالتعاون الدولي
- إجراءات متعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح ونقل النقد عبر الحدود

◀ التعديلات الجوهرية

- المنهج القائم على المخاطر
- تدابير جديدة متعلقة بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل
- توسيع نطاق الجرائم الأصلية لغسل الأموال
- تعزيز العمل ضد الفساد

المنهج القائم على المخاطر

- ◀ المعيار الجديد (التوصية 1) يظل جميع المعايير
- ◀ مقارنة المنهج القائم على المخاطر بمنهج القواعد الموحدة
- ◀ الأهداف من تطبيق هذا المنهج:
 - تخصيص أفضل للموارد
 - تدابير أكثر مرونة يمكن تكييفها مع تغيير المخاطر
 - زيادة فعالية تطبيق المعايير
- ◀ منهج قائم على مرحلتين:
 - تحديد وتقييم وفهم المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب
 - تطبيق تدابير تتناسب مع تلك المخاطر
 - وجوب تطبيق تدابير معززة عند وجود مخاطر مرتفعة
 - امكانية تطبيق تدابير مبسطة للمخاطر المنخفضة
- ◀ النتيجة المتوقعة: وضع أنظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب متلائمة مع طبيعة المخاطر التي تتعرض لها كل دولة

تقييم المخاطر

◀ هذا الإجراء مطالب به:

- الدول
- المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة
- الجهات الاشرافية

◀ تقوم مجموعة العمل المالي بإصدار إرشادات متعلقة بالمنهج القائم على المخاطر

◀ أصدرت في أكتوبر 2014 إرشادات للقطاع المصرفي بهذا الخصوص

التقييم الوطني للمخاطر

- ◀ تكيف تقييم المخاطر للدولة حسب ظروفها
- ◀ مرونة من حيث الشكل
- ◀ العوامل التي يمكن الاعتماد عليها للحكم على المخاطر:
 - التهديدات
 - نقاط الضعف
- ◀ تحديث التقييم بشكل مستمر حسب تطور التهديدات
- ◀ مشاركة جميع الجهات والمصادر كل حسب خبرته
- ◀ نشر النتائج والمعلومات

معالجة المخاطر



تقييم المخاطر

تحليل المخاطر

تحديد المخاطر

متطلبات المنهج القائم على المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة

- ◀ تقييم المخاطر
- ◀ تحديد وتقييم المخاطر
 - مخاطر مرتبطة بالعملاء
 - مخاطر جغرافية أو مرتبطة بالدول
 - مخاطر مرتبطة بالمنتجات والخدمات والعمليات أو قنوات التوزيع
- ◀ توثيق عمليات التقييم
- ◀ تحديثها
- ◀ وضع آليات لإيصال معلومات تقييم المخاطر إلى السلطات والهيئات ذاتية التنظيم
- ◀ إدارة المخاطر وتخفيضها
- ◀ وضع سياسات وضوابط وإجراءات تمكن المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من إدارة المخاطر وتخفيضها

تطبيق المنهج القائم على المخاطر من قبل السلطات التنظيمية والإشرافية

◀ تنفيذ الرقابة على أساس درجة المخاطر

■ اعتماد منهج قائم على المخاطر للرقابة

○ تخصيص الموارد في القطاعات بناء على المخاطر - تخصيص موارد أكثر في القطاعات ذات المخاطر الأعلى (استخدام الموارد بصورة أكثر فعالية)

■ الإشراف على المؤسسات المالية التي تطبق منهج قائم على المخاطر

- مراعاة درجة حرية التقدير الممنوحة في ظل المنهج القائم على المخاطر
- استعراض عمليات تقييم المخاطر الناتجة عن حرية التقدير
- استعراض كفاية السياسات والضوابط والإجراءات الداخلية وتطبيقها
- تقييم بيان المخاطر بصفة دورية وعند وجود أحداث أو تطورات مهمة في الإدارة، فلا يجب أن يكون هذا التقييم ثابتاً

مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل

- ◀ توصية جديدة أضيفت في التعديل الأخير فبراير/ شباط 2012
- ◀ مطالبة الدول بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة
 - التجميد بدون تأخير
 - حظر إتاحة الأموال
- ◀ تحديد الأشخاص والكيانات بموجب قرارات مجلس الأمن (1718 و1737) بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك بشكل مشابه لما هو مطلوب في سياق تمويل الإرهاب
- ◀ المذكرة التفسيرية للتوصية السابعة

توسيع نطاق الجرائم الأصلية لغسل الأموال

- ◀ توسيع نطاق الجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال
 - إضافة فئة محددة للجرائم الأصلية: الجرائم الضريبية
 - مفهوم الجرائم الضريبية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة)
- ◀ النتائج المترتبة على ذلك:
 - تعريف السلطات المختصة
 - التعاون الدولي
 - الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

تعزيز العمل ضد الفساد

- ◀ مطالبة الدول بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- ◀ وضع تدابير متعلقة بالأشخاص السياسيين المحليين الممثلين للمخاطر

الأشخاص السياسيون ممثلي المخاطر

- ◀ هم الأشخاص الذين يتولون مناصب عامة بارزة
- ◀ توسيع التعريف ليشمل إضافة للسياسي الأجنبي السياسي المحلي وشاغلي الوظائف البارزة في المنظمات الدولية
- ◀ تلزم المؤسسات المالية (والأعمال والمهن غير المالية المحددة):
 - تحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي شخصاً سياسياً ممثلاً للمخاطر عن طريق وضع أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر
 - بالنسبة للسياسيين الأجانب، تعزيز العناية الواجبة
- ◀ بالنسبة للسياسيين المحليين والأشخاص الذين يتولون أو سبق وأوكلت إليهم وظائف بارزة من قبل منظمة دولية، تطبيق المنهج القائم على المخاطر:
 - إلزام المؤسسات المالية باتخاذ تدابير معقولة لتحديد ما إذا كان العميل من هذه الفئة
 - تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة في حال تحديد مخاطر أعلى

◀ تعديلات أخرى

- نطاق المعايير
- المذكرات التفسيرية
- إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء
- الشفافية بالنسبة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية
- سلطات التحقيق
- التعاون الدولي
- هيكل جديد للتوصيات



شكراً

أية أسئلة أو استفسارات؟